دراسات تنموية

التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي

إعداد

د. نواف أبوشمالة

العدد

(50)

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي

إعداد
د. نواف أبو شمالة

العدد (50) **يناير** 2016

المحتويات

تقديـم 5

أولاً: المقدمة 7

ثانياً: الأسس الفكرية للتكامل الاقتصادي 8

ثالثاً: مقومات التكامل الاقتصادي 11

رابعاً: مستويات ومراحل التعاون/التكامل الاقتصادي 12

خامساً: الاقتصاد العربي: الواقع ومبررات التكامل 16

سادساً: التعاون العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك 17

سابعاً: آليات التعاون العربي: الواقع وآفاق التطوير 18

ثامناً: التكامل العربي في إطار الاستدامة: تكامل مدخلي التجارة والاستثمار في نطاق سلاسل القيمة العالمية 32

تاسعاً: الخاتمة 36

المراجع 38

تقديـــم

أدت العولمة الاقتصادية إلى تنامي دور وأهمية التكتلات والترتيبات الإقليمية على الساحة الدولية، بهدف الحصول على المزايا المرتبطة باتساع الأسواق والاستفادة من منافع اقتصاديات الحجم، وتقسيم العمل الدولي، وإعادة التوزيع الكفء لقواعد الإنتاج، وكذلك تدعيم القدرة الكلية للدول على مواجهة الصدمات الخارجية، والتي قد يصعب على الأنظمة الوطنية مواجهتها منفردة، مثل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتهديدات المتصلة بالتغيرات المناخية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى المكاسب المتعلقة بوجود التزامات متبادلة بين دول التكتل تضمن الحد من كلفة ومخاطر العمليات والمبادلات الاقتصادية المختلفة. لاسيما، تلك المرتبطة بتغير السياسات أو الإجراءات المالية أو النقدية أو التجارية.

ويظهر الواقع الراهن للاقتصادات العربية حاجتها الماسة ليس فقط للاستفادة من كافة تلك المكاسب والمزايا، بل أيضا لبناء مسار تنموي مستدام، يرتكز على دعائم اقتصادية وإنتاجية أكثر تنافسية، تواكب التحديات والمخاطر الإقليمية والدولية المتزايدة، التي أصبحت تفرض على متخذي القرار في الدول العربية تعزيز مستويات التعاون العربي باعتباره خيارا استراتيجيا ومصيريا.

لهذا يركز هذا العدد من سلسلة «دراسات تنموية» على تحليل وتقييم واقع التعاون الاقتصادي العربي، وتحديد مواطن الاختناق التي حدت من إنجاز تقدم ملموس في مسار التعاون على ارض الواقع، بهدف إقتراح السياسات والآليات الكفيلة بتصويب وتطوير ذلك المسار، لاسيما، وان الدول العربية تتمتع بوفرة وتنوع في مواردها وثرواتها الطبيعية تتيح لها تحقيق مستويات أعلى في تنويع وربط هياكل الإنتاج والاستثمار، ومن ثم تنمية فرص التعاون الاقتصادي العربي البيني، وكذلك زيادة مستويات اندماجها في الاقتصاد العالمي.

بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: المقدمة

أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي الحالي، واصبحت تضم بمختلف صورها أكثر من 75% من دول العالم، وحوالي 85% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية (UNCTAD ، 2014).

وقد اصبح العالم مكونا بالفعل من كتل اقتصادية تنتشر عبر أقاليمه المختلفة وضمن أطر واتفاقات متفاوتة التكامل او الاندماج مثل:- اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري (جافتا)، واتحاد دول جنوب شرق آسيا (أسيان)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا –المحيط الهادئ(ابيك)، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، والاتحاد الاوروبي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة الثماني G8، ومجموعة العشرين G20، ... ، وغيرهم.

تزداد أهمية التوجه نحو اطر التكامل الاقتصادي والاندماج في الكيانات الاقتصادية الأكبر استجابة لما يظهره الواقع الدولي من تنامي التعقيدات والتشابكات في الممارسات الدولية، وظهور قائمة واسعة من القضايا والتحديات التقنية التي يصعب للأنظمة الوطنية التعامل معها منفردة، بل يتطلب قدراً عالياً من التعاون الدولي/الإقليمي، كما يستند موضوع التكامل الاقتصادي على مفهوم أساسي وهو توسيع الأسواق ودفع الإنتاجية والمنافسة والحد من الاحتكار، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، استنادا لتحقق حزم الوفورات الخارجية ممثلة في وفورات المعرفة والتخصص، والوفورات الداخلية واهمها الوفورات الفنية والمالية ووفورات التسويق.

هذا إضافة للمكاسب المتعلقة بالحد من المخاطر المتعددة للعمليات التجارية بين الدول، حيث تتقلص الاعباء المرتبطة بمخاطر واعباء تحمل تكاليف أو جزاءات غير متوقعة، او تأخير العمليات التجارية أو إلغائها، او قيود النقد الأجنبي وحصص الاستيراد، كما ان الانخراط في ترتيبات للتعاون او التكامل، يتضمن وجود التزامات متبادلة ودائمة (مثل إلغاء التعريفات او القيود)، مما يعني خفض المخاطر المرتبطة بعدم استقرار الظروف في المستقبل او التغير الذي قد يطرأ على السياسات التجارية او النقدية او المالية.

ويظهر الواقع الراهن للاقتصادات العربية مدى حاجاتها ليس فقط للاستفادة من كافة تلك المكاسب وزيادة وتيرة الجهود المبذولة للارتقاء بالمستويات القائمة للتعاون البيني العربي، بل ايضا لتحقيق مسار مستقبلي أكثر استدامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يقوم على دعائم اقتصادية حقيقية تواكب التحديات والمخاطر المستقبلية.

ثانياً: الأسس الفكرية للتكامل الاقتصادي

فسر الباحثون مصطلح التكامل الاقتصادي بأشكال مختلفة، فمنهم من قصره على التعاملات في كافة المجالات الاقتصادية فقط، ومنهم من وسعه ليتضمن ايضا المجالات الاجتماعية، ومنهم من اعتبر ان اي تعاملات بين الدول هي بمثابة تكامل اقتصادي.

ويعرف التكامل الاقتصادي بكونه «مجموعة الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بشكل متبادل»، او بانه «العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية». كما اعتبر البعض ان جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز». (J.Machlup، 1977).

من جانب اخر يعرف التكامل الاقتصادي بكونه إما: -عملية او حالة تجارية (a process or a state of affairs)، فإذا اعتبرناه «عملية» فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاديات القطرية، وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية، وبذلك توضح هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، إضافة لارتباطها بإحداث تغييرات على الاقتصاديات المتكاملة. (B.Balassa, 1967)

وقد شهد الفكر الاقتصادي العديد من التطورات في مجال تأطير وتأصيل التكامل الاقتصادي وسماته ومراحله المختلفة ومتطلبات كل منها، وفيما يلي عرض لاهم المدارس التي تصدت لهذا الأمر:

(أ) المدرسة الاتحادية

ينصب التفكير حول إقامة دولة اتحادية على اقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح (الحركة من اعلى لأسفل)، حيث يتم السعي إلى إقامة دولة اتحادية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى للاتحاد المكون، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعوراً بأن الاتحاد المزمع تكوينه قادرا فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه كل دولة منفردة.

الحالة الثانية: رفض عدد كبير من الفئات الاجتماعية خضوع حكوماتها الوطنية لتسلط فئات بعينها في المجتمع، لا تسعى الا إلى تعظيم مصالحها الشخصيةعلى حساب باقي الفئات، ويدعم ذلك أيضا صراعات تلك الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة فيما بينها، بحيث يصبح الحافز نحو الاتحاد هو رفض الفئات الاجتماعية الأكثر عددا لهذا التسلط، ومن ثم الانحياز لخيار التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

(ب) مدرسة التدرجية / التعاملية

رأت هذه المدرسة عدم التحرك نحو تأسيس سلطة مركزية (محدودة أو واسعة السلطات)، بل التحرك نحو تأسيس اطر تنظيمية تتولى التعامل مع الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية المسيطرة، ويرى أصحاب هذه النظرية (كارل دويتش)، أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتجعلها تشعر بتخوف كبير من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق، حيث يعمل هذا الأسلوب على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، بمعنى إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها لإنجاز التكامل/الاتحاد (في المستقبل).

(ج) المدرسة الوظيفية

ظهرت في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وظهرت باسم النظرية الوظيفية Functionalism، ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية إلى الوظيفية الجديدة (Caporaso، J. 1998)

وتبلورت افكار النظرية الوظيفية الأصلية عبر فكر الباحث البريطاني " David Mitrany" الذي راى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات للتعاون بين الدول في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسياً، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الكثير من المؤيدين لأنها تضمن السلم، وتساهم في رفع مستوى الرفاه العام للمجتمع وبشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية. (Mitrany. D 1948).

ومع ذلك فان التنازل لمنظمات أو اطر (دولية/أقليمية) عن مسؤوليات لا تمس السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها، وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود.

وعليه، فإن الوظيفية تتضمن إجراء كل حالات الاندماج (الجزئي) من خلال تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الاطر الإقليمية (الأعلى). ويتوقف تحقيق الاندماج الشامل على مدى واتساع أهمية هذه الوظائف وتأثيراتها في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، كما في حالة اتحاد التاج بين بريطانيا واستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهذا يعبر عن حالة من حالات الاندماج الوظيفي. كما ترى هذه النظرية ان بدء التعاون في مجالات محددة وبشكل تدريجي سيؤسس للتعاون في مجالات اخرى أكثر تعددا، بمعنى ان التكامل في قطاع تقني واحد قد يساهم في تحقيق التكامل في الميادين التقنية الأخرى ذات العلاقة، أي أن التكامل هو نتاج لمسار تراكمي، ولكن بشرط ان تكون المرجعية للتكامل هي المنفعة المتبادلة والشعور (المتبادل) بالحاجة إلى هذا التعاون.

وقد تطورت تلك النظرية لتصبح النظرية الوظيفية الجديدة والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، مستندة الى افكار العديد من الباحثين مثل (Ernst Hass)، (Amitai Etzioni)، (KarlDeutsch))، الذين أكدوا على ان فرص النجاح في تحقيق التكامل إقليميا أكثر حظا من تحقيقه دوليا. (Rosamond. B 2000)، وذلك تأسيسا على المحددات التالية:

- الثقافة المشتركة التي تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية.
- وفرة وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك ورفع مستوى رفاهية المجتمع.

- وجوب إشراك/ادماج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها صياغة واتخاذ الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات اقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن يكون للبعد المؤسسي فوق الوطني موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة للحكومة الإقليمية، حيث تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة اتخاذ القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة ورؤوس الاموال ثم حركة الأفراد، ثم الوصول إلى الجانب المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية/فوق الوطنية.

وبذلك تكتسب الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم المجتمعات كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما، ويتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي تعزز مستوى التكامل وتضمن استمراريته، فمن الممكن مثلا الانطلاق بقطاع معين ينقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية دون الشعور بفقدان السيادة، مثل ما حدث في تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1951.

كما انه من المهم لنجاح مسار التكامل وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها كل من هذه الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، ولذلك مال الوظيفيون الجدد إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من عملية التكامل.

ثالثاً: مقومات التكامل الاقتصادي

حدد الباحثون محددين أساسيين للتكامل الاقتصادي الناجح والقابل للاستمرارية وهما الوصول إلى مستوى تنموي يسمح بالانفتاح والاندماج مع الكيانات الأخرى، إضافة إلى امتلاك ميزات نسبية متكاملة وليست متعارضة بين الدول، وفي هذا الإطار يمكن تحديد عدد من المقومات المؤهلة لإنجاز التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة اهمها:

- وفرة وتنوع موارد الثروة الطبيعية في الدول الأعضاء (الأراضي الزراعية – الغابات – السواحل – الأنهار – المعادن والثروات ..)، تلك الموارد التي تزيد من فرص تنوع الإنتاج السلعي وتساهم في تحديد الميز النسبية التي تتمتع بها الدولة.

ب- التخصص الإنتاجي على المستوى الاقليمي لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات الدول متكاملة ومعتمدة على بعضها البعض، ما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة بينها، حيث يؤدي تخصص الدول في إنتاج ذات المنتجات وذات المشروعات، إلى القضاء على أهم ميزات التكامل الاقتصادي، لاسيما توسيع نطاق السوق أمام مبادلات الدول الأعضاء، ذلك انه طالما كانت نفس السلعة أو المادة تنتج في كافة دول التكامل فلا داعي لأن تنشأ علاقات تجارية او تكامل بينهم.

ج- رأس المال البشري المؤهل وذلك عبر وجود ووفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، حيث يستدعي التكامل إطلاق حرية انتقال الأشخاص بين كافة دول التكامل للمساهمة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وبحثا عن فرص الاستخدام الكفء، من خلال نقل العمالة من دول الفائض إلى دول العجز، وهو ما يتطلب بدوره كون هؤلاء الأشخاص من الكفاية والمهارة بحيث يؤدي انتقالهم من دولة إلى أخرى إلى إضافة حقيقية تساهم في زيادة الإنتاج الكلي في دول التكامل، هذا إضافة إلى ان عدم وجود العدد الكافي من العمال والفنيين المتخصصين يحول دون تنمية الموارد الإقليمية ويؤثر في أداء المشروعات المشتركة، ومن ثم تقليص كفاءة وفعالية هذا التكامل.

د- الخدمات اللوجستية ووسائل النقل والمواصلات: حيث ان عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء، من شأنه إضعاف أهمية التكامل اقتصاديا، ويعيق حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل، كما يتعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار، والمشاريع الإنتاجية، واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة ومشتركة.

رابعاً: مستويات ومراحل التعاون / التكامل الاقتصادي

تمر عملية التكامل الاقتصادي بين دولتين او أكثر بعدد من المراحل المتسلسلة التي تتبع بعضها البعض مع امكانية الدمج الجزئي او الكلي وفق خصوصية ومعطيات كل حالة من حالات التكامل. وفيما يلي عرض لأهم مراحل وخطوات عملية التكامل.

4.1 منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

تتسم بـ : إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين الدول المشتركة فيها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير المشتركة، ولا يشترط في الاتفاقيات

المعقودة لإقامة المناطق التجارية الحرة قيام الدول المشتركة بتعديل اتفاقاتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء، إذ أن الدول المشتركة لها حرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها، وتعد منطقة التجارة الحرة أبسط اشكال التكامل الاقتصادي وغالباً ما يقتصر نشاطها على التجارة في منتجات معينة (قوائم سلعية)، كما قد يسبق هذه المرحلة خطوات وإجراءات تفضيلية بين الدول من خلال الاتفاق على قواعد جمركية خاصة بعدد من السلع ، فيما يطلق عليه ترتيبات تفضيلية.

4.2 الاتحاد الجمركي Customs Union

تعتبر الاتحادات الجمركية من وجهة النظر الاقتصادية مرحلة أعلى من التكامل مقارنة مع مناطق التجارة الحرة، حيث يتضمن الاتحاد الجمركي إلى جانب القضاء على التمييز في حركات السلع بين الدول المشتركة – في منطقة التجارة الحرة- توحيد التعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، أي أن الاتحاد الجمركي يقتصر عمله أيضاً على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق، لكنه يقتضى قيام الدول المشتركة فيه بتعديل الاتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد حتى لا تتعارض نصوصهاً مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، وعدم عقدها اتفاقيات جمركية أو تجارية تمس النظام الجمركي دون موافقة الدول الأخرى المشتركة. وغالباً ما يتم إقامة هذه الاتحادات تدريجياً وعادة ما يتطلب قيام الاتحاد الجمركي اقتران ذلك بقدر من التنسيق بين الدول المشتركة في نظمها النقدية، إذ أن قيام ونمو التجارة وسهولة تحويل رؤوس الأموال بين هذه الدول يتوقف على إمكانية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة في الاتحاد. وتتحدد آثار قيام الاتحاد الجمركي على الكفاءة الإنتاجية لاستخدامات الموارد الاقتصادية في دول الاتحاد على عدة عوامل أهمها:

- حجم الاتحاد: فكلما زادت المساحة الاقتصادية للاتحاد كلما زاد مجال تقسيم العمل، وتزايدت الفرص المتاحة لإعادة توزيع الإنتاج، فترتفع الكفاءة الاقتصادية للدول المشتركة وللاتحاد، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى كفاءة استغلال الموارد الكلية للدولة وللاقليم.
- التكامل/التنافس بين الدول المشتركة: حيث تشير التكاملية إلى اختلاف الهياكل والمنتجات في الدول المشتركة، في حين تشير التنافسية إلى أن الدول المشتركة تنتج إلى حد كبير سلع متشابهة.
- المسافات بين الدول المتكاملة: يكون للقرب الجغرافي بين البلدان المتكاملة عدة مزايا أهمها خفض كلفة النقل، وتشابه الأذواق، بالإضافة إلى أنه قد يكون للبلدان المتجاورة تاريخاً مشتركاً ووعياً بالمصالح المشتركة لذا تكون أشد رغبة في تنسيق سياستها الاقتصادية مما يسهل اتمام هذا التكامل.

- الرسوم الجمركية: وتكون النتائج المتحققة عن الاتحاد أكثر فاعلية في زيادة الإنتاج والتبادل، كلما كان متوسط مستوى الرسوم الجمركية على التجارة بين البلاد المشتركة قبل اتحادها مرتفعاً.

4.3 السوق المشتركة Common Market

تتضمن السوق المشتركة علاوة على إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء كما في الاتحاد الجمركي، إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة من هذه العناصر، حيث يمكن انتقال العمال من الدول التي يقل فيها الطلب عليهم إلى الدول التي تعاني من عجز في سوق العمل، وكذلك انتقال رأس المال والاستثمار من القطاعات والمناطق الأقل إنتاجية لنظيرتها الأعلى إنتاجية.

وهنا يشار إلى أن هناك تحد جوهري يظهر أمام هذا الأمر وهو ملاحظة استفادة الدول الأكثر تقدماً في نظمها الإنتاجية والمالية والنقدية والتجارية عن غيرها من الدول المشتركة في الاتحاد، ذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد على حساب الأقاليم الأقل تقدما، بما يترتب عليه زيادة التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

4.4 الاتحاد النقدي Monetary Union

يرتقي التكامل في هذه المرحلة إلى تنسيق السياسات النقدية والمصرفية المتبعة في الدول المشتركة في الاتحاد، حيث يتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المشتركة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي وحركة الاستثمار وزيادة التخصص والتكامل الإقليمي بين اقتصاديات دول الاتحاد، لذا فإن هذا الاتحاد يتم فيه إنشاء صندوق او مؤسسة مالية تحرص على الموازنة والمحافظة على ثبات او استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء عن طريق قيام الصندوق بشراء وبيع هذه العملات بالأسعار المثبتة، فإذا ما زاد ما لدى الصندوق من عملة دولة معينة عن الحصة المحددة لها فإن للصندوق الحق في طلب استبدال هذه العملة الزائدة بالذهب أو بعملات أخرى يتفق عليها، أو أن يتم إنشاء اتحاد اقليمي للمدفوعات يعمل على تأمين حرية التحويل الخارجي للعملة وتثبيت أسعار صرفها واستحداث نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول المشتركة في الاتحاد ، بالإضافة إلى إيجاد تنظيم دائم لتسوية مدفوعات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول.

4.5 الاتحاد المالي Fiscal Union

حيث يتم الاتفاق بين الدول المشاركة على توحيد معدلات الضريبة، لتحديد مستويات الإنفاق

العام وحدود الاقتراض بشقية الداخلي والخارجي، وخلق توافق مشترك لضبط العجز/الفائض في الموازنة العامة، وتعد ترتيبات تلك المرحلة من مراحل عملية التكامل هي الأكثر صعوبة وحساسية مقارنة بباقي المراحل نظرا لارتباطها مباشرة بمستويات التوازنات السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني، حتى ان تجربة الاتحاد الاوروبي التي تمثل النموذج الأكثر اكتمالا للتكامل الاقتصادي قد وافق حديثا (مطلع عام 2012) على الميثاق/التوافق المالي Fiscal Compact، وهو الميثاق الذي يمثل اطارا عاما للعمل في مجال التنظيم المالي للدول الاعضاء وفق معايير موحدة، وبما يدعم استدامة مالية الدولة العضو ويتسق مع معايير الاتحاد، لكنه أقل الزاما من اطر الاتحاد المالي الكامل، والذي يتم السعي لإقراره كقانون لكن ذلك يواجه صعوبات عديدة.

4.6 الاتحاد الاقتصادي والنقدي: Economic and Monetary Union (EMU)

يمثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي مرحلة مهمة لإتمام التكامل القائم على المنافسة، وهو أرقى من السوق المشتركة، حيث يتضمن سوق اقتصادي واحد، وسياسة تجارية مشتركة وعملة واحدة وسياسة نقدية موحدة، وبذلك فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركات السلع وعوامل الإنتاج وبين قدر معين من تنسيق السياسات الاقتصادية، إلا أنه لا يتضمن التوحيد التام لكافة السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية التي يتميز بها الاتحاد الاقتصادي التام (الوحدة الكاملة).

4.7 الوحدة الاقتصادية: Complete Economic Integration

يستهدف التكامل الاقتصادي في اقصاه الوصول إلى سوق واحد، سياسة تجارية مشتركة وعملة واحدة، وسياسة نقدية موحدة، جنبا إلى جنب مع سياسة مالية موحدة بما يتضمنه ذلك من التحرك في المدى القصير لاستكمال عمليات توحيد للسياسات، ومعدلات الضرائب، وقواعد التجارة، وبذلك يفترض في هذا الاتحاد توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية وغيرها. كما أن قيامه يتضمن إنشاء سلطة عُليا يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء، ويتميز هذا الاتحاد بتوفير كافة الأسس اللازمة للتكامل الاقتصادي، لذا فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المرجوة، من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية، وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقة وزيادة مستوى العدالة في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية الكلية، وغالباً ما يجمع هذا النوع من الاتحادات بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، وتنشأ هذه الاتحادات بين مجموعة من البلدان المتجاورة في الموقع الجغرافي والمتقاربة في المصالح المادية والمعنوية والتي تربطها روابط ثقافية واجتماعية وتاريخية وثيقة.

وتمثل التجربة الأوروبية نموذجا تطبيقيا مباشرا لتدرج تلك المراحل التكاملية وفقا لأفكار المدرسة الوظيفية.

خامساً: واقع الاقتصاد العربي ومبررات التكامل

يحظى الوطن العربي بامتداد جغرافي يمثل نحو 13.2% من مساحة العالم، ويمثل سكانه نحو 9.6% من سكان العالم، كما انه يستحوذ على نحو 56.8% من احتياطيات النفط، ونحو 28.4% من احتياطيات الغاز، إضافة لامتلاكه امتداد ساحلي بطول نحو 27 الف كيلو متر مربع، إضافة لموارد متنوعة من الطاقات السياحية والثروات المعدنية، إلا أنه أيضا يواجه اختلالات ومهددات حقيقية في العديد من المجالات التنموية، حيث تبلغ الأهمية النسبية للاقتصاد العربي بالنسبة للاقتصاد العالمي نحو 3.7%، وتمثل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الاجمالي العربي نحو 9.0% فقط، ويعاني من فجوة غذائية بما نسبته 35%، ويواجه معدلات امية تبلغ ما متوسطه 25%، وبمعدلات بطالة تقدر بنحو 27% وذلك طبقا لبيانات العام 2015.

انطلاقا من تلك المعطيات والتحديات يمكن التأكيد على أهمية وحيوية التكامل الاقتصادي العربي وذلك استنادا للعديد من المبررات واهمها:

- اختلاف المواقع الجغرافية والموارد الطبيعية والطاقات الاقتصادية فيما بين الدول العربية، ما يوفر قاعدة متعددة من الموارد تدفع المسار التكاملي وتضمن التوزيع العادل للعوائد والمنافع.
- تنامي التحديات العالمية المؤثرة على الاقتصادات العربية وما تفرضه من متطلبات تعزيز مستوى التنافسية وورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظام اقتصادي عربي يستطيع أن يتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الراهن، ويقوم على تعزيز التعاون والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية، وتعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

سادساً: التعاون العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك

مثل تأسيس جامعة الدول العربية في شهر مارس من عام 1945، المظلة الأساسية للعمل العربي المشترك، وهي المؤسسة الأقدم على مستوى العالم ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سابقة مؤسسات مثل الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وغيرهم من الاطر الإقليمية على مستوى العالم، ومنذ ذلك الحين يتوالى تأسيس المنظمات والمؤسسات والمجالس المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية في مختلف ميادين العمل الاقتصادي والمالي والاجتماعي. وقد تبلورت الأهداف المعلنة لكافة تلك الأطر والتنظيمات والمؤسسات العربية حول التالي:

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار

العربية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الدول العربية.
- زيادة مستوى التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية، وتقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تنويع الصادرات وخفض سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات العربية.
- الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

ورغم توجهات تلك الأهداف نحو تطوير وتعميق مستويات التعاون الاقتصادي العربي، إلا أن الواقع قد أظهر العديد من الانحرافات عن ذلك المسار، حيث اعتمد النشاط الاقتصادي (الإنتاجي والتصديري) في معظم الدول العربية على التخصص في إنتاج المواد الأولية او المنتجات منخفضة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى تشابه هياكل الإنتاج واتجاه الاقتصاديات العربية نحو التنافس بدلاً من التكامل والترابط ، ومن ثم ضعف تبادلها التجاري البيني، لحساب تنامي العلاقات التجارية مع الدول الصناعية وباقي دول العالم.

ويعود اخفاق او عدم تمكن المؤسسات العربية المنوطة بإنجاز خطوات التكامل الاقتصادي العربي، من تحقيق معظم الأهداف التي أسست من اجلها لعدة أسباب اهمها:

- عدم وضوح الإرادة السياسية، وغياب رؤية واضحة ومحددة الاهداف لتعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي العربي.
- افتقار نصوص معظم الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الأهداف وكذلك الدقة في تحديد الآليات المطلوبة لتحقيق هذه الاهداف، من خلال وضع نصوص تسهل او تسمح للدول الأعضاء بعدم الالتزام بتطبيقها.
- ضعف آليات التنفيذ والمتابعة اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.
- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكوادر الفنية في كثير منها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية، وكذلك عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمات.
- ضعف بنية البحوث التطبيقية التي تخدم مختلف مجالات عمليات التنمية، وضعف مستويات التبادل على مستوى الاستشارات وتبادل الخبرات.
- التناقضات التي تسود أساليب واستراتيجيات التنمية العربية، إضافة إلى التباين في بنية السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

سابعاً: آليات التعاون العربي: الواقع وآفاق التطوير

يرتبط تطوير مستويات التعاون الاقتصادي العربي بمدخلين أساسيين يدعمها الفكر الاقتصادي وكذلك الممارسة الدولية وهما مدخلي التجارة والاستثمار، وفيما يلي عرض لهذين المدخلين واستعراض واقعهما ومؤشرات الأداء والدلالات لكل منهما، تمهيدا لاستنباط مواطن الاختلال لتصويب المسار باتجاه تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

7.1 التجارة الخارجية

يتأثر النمو الاقتصادي لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية، حيث ترتبط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم، وتتوقف أهمية التجارة الخارجية لدولة ما على عوامل عديدة منها حجم هذه الدولة وعدد سكانها وسعة السوق الداخلي، ومرحلة النمو والتطور الاقتصادي الذي بلغته هذه الدولة، ومدى توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية.

يشير تاريخ التكامل الاقتصادي العربي منذ تأسيس الجامعة العربية في 22مارس عام 1945 بالجدل على وجود منهجين او معيارين لإنجاز هذا التكامل وهما المدخل التجاري: القاصر على التبادل والتعاون في مجال السلع (تحرير وإلغاء القيود على حركة السلع ثم الخدمات)، إضافة إلى المدخل الإنتاجي: القائم على التعاون والتحرير لمجالات الإنتاج بمعنى تحرير وإلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج. وهو الاتجاه الذي لم يحصل على توافق الدول العربية.

وظل الجدل حتى عام 1981حيث أسست فعليا اولى خطوات تبني الخيار الأول (قمة عمان)، من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي، التي على أساسها وبموجبها اطلق العرب منطقتهم الكبرى للتجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير1998 واقرت التزام الدول بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وللقيود غير الجمركية بحلول عام 2008.(10)سنوات، تضم المنطقة 18 دولة عربية : الاردن – الامارات – البحرين – تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – عمان – فلسطين – قطر- الكويت – لبنان – ليبيا – مصر – المغرب – اليمن.

ويظهر تحليل الجداول (1)، (2) المعنيين بتتبع مستويات تطور وتنامي التجارة العربية البنية تدني نسبة التجارة البينية العربية، وعدم تطورها حيث بلغت نسبتها في المتوسط نحو 9.0 %، بل ان نسبتها لإجمالي التجارة العربية لم تتحسن مقارنة بمستوياتها قبل تأسيس هذه المنطقة حيث بلغت نسبتها عام 1995 نحو 10.0 %، بمعنى ان المنطقة لم تسهم فعليا في إجراء تعديل جوهري في هيكل التجارة العربية لصالح التعاملات البينية العربية.

جدول (1): مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمآلية للدول العربية (2009 – 2013) (%)

الدولة/البيان	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2009	2010	2011	2012	2013*	متوسط الفترة 2009-2013	2009	2010	2011	2012	2013*	متوسط الفترة 2009-2013
مجموع الدول العربية	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6	9.9	12.1	12.7	13.3	13.0	13.1	12.8
الأردن	51.6	50.5	47.1	48.6	53.5	49.4	32.0	34.8	36.8	35.7	31.0	34.8
الإمارات	9.2	8.2	6.0	6.0	6.5	7.3	5.9	6.4	6.5	7.7	7.6	6.6
البحرين	21.0	17.5	15.8	16.3	15.9	17.7	39.8	26.4	33.1	31.3	31.3	32.6
تونس	12.2	10.8	10.0	10.7	10.7	10.9	8.3	7.2	5.9	8.8	9.9	7.6
الجزائر	3.0	3.2	3.3	4.2	4.6	3.4	4.2	4.2	5.2	4.9	6.3	4.6
جيبوتي	35.5	86.4	90.0	90.1	81.5	75.5	28.1	28.1	25.3	34.9	81.9	29.1
السعودية	15.7	13.5	11.4	10.8	11.0	12.8	8.3	9.1	9.8	9.7	10.7	9.2
السودان	7.9	14.2	19.4	65.2	24.8	26.7	19.2	28.4	27.7	24.5	26.0	25.0
سوريا	52.5	40.1	...	...	.. .	46.3	16.4	14.8	...	...	...	15.6
الصومال	67.3	92.9	91.1	92.0	90.1	85.8	38.9	50.7	39.0	48.2	49.6	44.2
العراق	3.6	3.6	3.6	3.3	3.1	3.5	24.9	24.8	24.9	19.6	16.7	23.5
عُمان	18.9	17.2	13.2	12.6	12.1	15.5	31.3	35.7	37.5	30.2	27.7	33.7
قطر	7.7	9.2	6.5	7.2	6.9	7.7	17.8	18.4	19.5	17.6	14.8	18.3
جزر القمر	6.0	8.4	5.4	6.4	4.4	6.6	11.0	12.0	15.0	13.2	12.8	12.8
الكويت	3.7	3.3	2.0	1.9	2.5	2.8	14.6	13.8	17.6	16.9	18.2	15.7
لبنان	44.4	44.1	35.4	38.8	51.4	40.7	11.6	13.1	16.4	14.7	11.9	13.9
ليبيا	2.6	3.6	6.2	3.4	1.9	3.9	4.6	5.8	9.8	11.3	13.4	7.9
مصر	33.8	31.7	28.9	30.5	32.6	31.2	11.2	11.8	12.9	13.2	13.2	12.3
المغرب	4.9	5.0	4.0	5.7	4.6	4.9	11.6	13.7	15.2	15.0	14.9	13.9
موريتانيا	0.3	0.3	0.1	0.1	0.0	0.2	3.7	13.8	9.0	25.6	26.9	13.0
اليمن	15.2	14.8	10.6	5.4	6.4	11.5	36.4	35.7	36.3	17.8	29.7	31.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – 2015 استنادا للبينات الصادرة عن الاونكتاد – 2015.

- --: بيانات غير متاحة.

جدول (2): مساهمة التجارة البيئية للدول العربية في إجمالي التجارة البيئية العربية (2013/2009) – (%)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2009	2010	2011	2012	2013×	متوسط الفترة 2009-2013	2009	2010	2011	2012	2013*	متوسط الفترة 2009-2013
مجموع الدول العربية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	00.0[	100.0	100.0
الأردن	3.0	3.0	3.1	2.9	3.2	3.1	6.2	6.5	7.1	6.9	5.9	6.5
الإمارات	20.2	17.7	16.4	16.3	18.7	17.9	13.6	14.0	14.9	16.7	16.4	14.3
البحرين	2.9	2.4	3.0	2.9	2.9	2.8	6.1	4.0	4.6	4.3	4.2	5.0
تونس	2.0	1.8	1.7	1.6	1.6	1.8	2.2	1.9	1.4	2.0	2.1	2.1
الجزائر	1.6	1.9	2.3	2.7	2.6	2.2	2.1	1.9	2.5	2.0	2.9	2.1
جيبوتي	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	0.2	0.2	0.4	0.3
السعودية	34.6	34.3	40.3	38.1	36.5	36.7	10.8	11.6	13.1	14.0	15.7	12.5
السودان	0.7	1.6	1.8	2.4	1.6	1.6	2.5	3.4	2.6	2.1	2.3	2.5
سورية	6.3	5.0	.. .	...	...	5.6	3.4	3.1	...	...	...	3.2
الصومال	0.3	0.4	0.5	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.8	0.7	0.7
العراق	1.6	1.9	2.8	2.9	2.5	2.3	14.0	13.0	12.1	10.0	8.9	12.6
عُمان	6.0	6.1	5.6	5.5	5.9	5.8	7.6	8.4	9.0	8.8	8.6	8.4
قطر	4.2	7.0	7.2	8.7	8.3	7.1	6.0	5.1	4.4	4.3	4.0	4.8
جزر القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	2.3	2.0	2.0	2.1	2.5	2.2	4.0	3.8	4.5	4.3	4.8	4.1
لبنان	1.8	1.8	1.5	1.6	1.8	1.7	2.6	2.8	3.4	2.9	2.2	2.7
ليبيا	1.1	1.8	0.9	1.6	0.6	1.2	1.6	1.7	1.1	2.8	3.0	1.8
مصر	9.4	9.0	9.1	8.6	8.8	9.0	6.9	7.7	8.4	9.1	8.2	8.0
المغرب	0.8	0.9	0.8	1.1	0.9	0.9	5.2	5.8	6.4	6.3	5.9	5.9
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.3	0.2	0.8	0.7	0.4
اليمن	1.0	1.1	0.9	0.4	0.9	0.9	4.4	4.1	3.5	1.7	3.2	3.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – 2015 استنادا للبينات الصادرة عن الاونكتاد – 2015.

كما توضح البيانات الواردة في الجدولين السابقين أن نسبة الصادرات البينية لإجمالي تجارة الدول العربية خلال الفترة 2009 – 2013 قد بلغت نحو 8.6%، مقابل 12.8% بالنسبة للواردات البينية لذات الفترة. وهي نسب أقل من المعدلات العالمية وذلك على مستوى كيانات واطر أكثر تقدما وايضا أقل تقدما من الدول العربية (أنظر جدول3).

جدول (3): الأهمية النسبية للتجارة البينية للدول العربية ولعدد من التكتلات والمناطق التجارية على مستوى اقاليم العالم لسنوات مختارة للفترة 1995 – 2012 (%)

العام	1995	2005	2012
ASEAN (Association of South-East Asian Nations)	25	25	26
CARICOM (Caribbean Community)	15	13	14
EU27 (European Union)	66	68	62
G8	46	43	37
G20	59	60	58
LAIA (Latin American Integration Association)	18	15	16
League of Arab States	10	9	9
MERCOSUR	19	12	15
NAFTA	46	56	49

المصدر: قواعد بيانات البنك الدولي – WITS 2015

وقد كانت الدول العربية الأكثر انخراطا في التجارة البينية العربية وفقا للأهمية النسبية للإجمالي تجارتها الوطنية هي الصومال وجيبوتي (وهما الدولتان غير المنضمتين أساسا للمنطقة)، إضافة إلى الاردن ولبنان، في حين كانت الدول صاحبة المساهمة الرئيسة في قيمة التجارة العربية هي السعودية والامارات حيث مثلت مساهمتهما معا نحو 54.6% من الصادرات البينية العربية، ونحو 26.8% من الواردات العربية البينية، مما يعني تركز الجزء الأكبر من التعاملات التجارية البينية العربية في عدد محدود من الدول، وذلك وفقا لمعيار الأهمية النسبية للتجارة الوطنية، او طبقا لمعيار الأهمية النسبية لإجمالي التجارة البينية، التي تعاني أساسا من محدوديتها.

كما يؤكد ذلك تتبع الشركاء التجاريين الأساسيين للدول العربية، حيث لم تحظ أغلب الدول العربية بترتيب متقدم في موقع الشراكة التجارية لدى الدول العربية، وتركز الشركاء التجاريين في الصين والهند والولايات المتحدة والمانيا وايطاليا واسبانيا، وفي حالات قليلة تمكنت بعض الدول العربية من الالتحاق بمرتبة الشريك التجاري الأهم كما يوضح ذلك الجدول (4).

جدول (4): ترتيب اهم الشركاء التجاريين (للصادرات والواردات) لعدد من الدول العربية – لبيانات العام 2014

البيان	شركاء التصدير	شركاء الاستيراد
الاردن	الولايات المتحدة – العراق -السعودية	السعودية – الصين – الولايات المتحدة
الامارات	اليابان – الهند – كوريا الجنوبية	الصين – الهند – الولايات المتحدة
تونس	فرنسا – ايطاليا -المانيا	فرنسا – ايطاليا -المانيا
الجزائر	اسبانيا – ايطاليا -فرنسا	الصين – فرنسا -ايطاليا
السعودية	الصين – الولايات المتحدة -اليابان	الصين – الولايات المتحدة – الهند
العراق	الصين – الهند – الولايات المتحدة	تركيا – الصين – الولايات المتحدة
لبنان	السعودية – الامارات – جنوب افريقيا	الصين – ايطاليا -فرنسا
الكويت	فرنسا – الصين -الهند	الصين – الولايات المتحدة -الامارات
مصر	ايطاليا – السعودية -الهند	الصين – المانيا – الولايات المتحدة
المغرب	اسبانيا – فرنسا -البرازيل	اسبانيا – فرنسا -الصين
اليمن	اليابان – الهند – كوريا الجنوبية	الصين – الهند -تركيا
ليبيا	ايطاليا – فرنسا -المانيا	ايطاليا – الصين -تركيا
السودان	الصين – الهند اليابان	الصين – الهند -مصر

المصدر: تم اعداد هذا الجدول استنادا للبيانات الصادرة عن البنك الدولي WITS – 2015.

التقييم ومتطلبات تصحيح المسار

يظهر ما سبق تدني دور آلية التجارة الخارجية في تطوير وتوسيع مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وهو الأمر الذي يجب السعي لمعالجته من خلال التعرف على المعوقات والقيود التي تحد من فعالية تلك الاداة، لاسيما وان الدراسات التطبيقية (الاسكوا، 2013) قد أكدت على أن واقع التجارة العربية يظهر ان الصادرات العربية أقل من المستوى الممكن ولا يعكس الطاقات الفعلية المتاحة، وأن المنطقة العربية تصدر بنحو ثلث طاقاتها التصديرية، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى «تركز التصدير في الشركات الصغيرة وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وحفز الاستثمار في تنويع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة، كما هو الحال في باقي دول واقاليم العالم (اسكوا ، 2014).

وفيما يلي عرضاً وتشخيصاً شاملاً لتلك القيود الواجب التصدي لها من خلال برامج عمل محددة الأهداف والآليات والاطر التنظيمية، لتفعيل الدور المنوط بالتجارة البينية العربية – العربية. ويأتي في مقدمة هذه القيود ضعف مستويات التنويع وارتفاع التركز في تشكيلة المنتجات(الصادرات) العربية بوجه عام (جدول (5))، مما يضعف من فرص النفاذ للأسواق العربية، لاسيما في ظل وجود البدائل من

باقي الشركاء الدوليين. يرتبط بذلك الخلل الجوهري تدني نسبة الصادرات السلعية ذات القيم المضافة الأعلى والمستوى التكنولوجي الأكثر تعقيدا، في قائمة الصادرات العربية بشكل عام والصادرات البينية بوجه خاص. ويظهر هذا جلياً إذا أخذ في الاعتبار أن مجموع صادرات دولتين عربيتين فقط هما السعودية والإمارات يمثل أكثر من 50% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية العربية الموجهة للعالم.

جدول (5):تنافسية الصادرات العربية: مؤشر التنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى-2012*

الدول	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع
الأردن	234	0.623
الإمارات	259	0.553
البحرين	234	0.698
تونس	226	0.530
الجزائر	98	0.724
جيبوتي	85	0.616
السعودية	254	0.747
السودان	84	0.793
سوريا	–	–
الصومال	51	0.748
العراق	133	0.880
عُمان	223	0.665
فلسطين	136	0.630
قطر	233	0.768
جزر القمر	6	0.768
الكويت	233	0.777
لبنان	227	0.643
ليبيا	140	0.784
مصر	242	0.539
المغرب	229	0.653
موريتانيا	88	0.835
اليمن	192	0.737
ماليزيا	254	455 .0
سنغافورة	249	496 .0
كوريا	248	462 .0
العالم	260	000__0

المصدر: الاونكتاد – حسب التصنيف STTC3.0 (تصنيف 3 فئات).

*: تقع قيمة المؤشر بين الصفر والوحد الصحيح، حيث يدل التقارب من القيمة (0) لمستويات تنويع اعلى، والتقارب من القيمة (1) لمستويات تنويع أقل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لازال هناك العديد من التحديات والقضايا العالقة المتعلقة بمنطقة التجارة العربية التي انطلقت فعليا منذ نحو عشر سنوات، والتي تستلزم إقرار وتنفيذ آليات تستجيب للاحتياجات الفعلية لهذه الدول وتلتزم بها الدول العربية الأعضاء، ومن أهم هذه القضايا:

- استمرار بعض الدول بعدم تطبيق التعريفة الصفرية كما هو الحال بالنسبة لليمن، واستمرار بعض الدول العربية مثل الجزائر واليمن، بتطبيق القوائم السلبية رغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفض طلبات الاستثناء.
- الثغرات الأساسية التي تنطوي عليها الصيغة المقترحة للاتفاقية العربية لسمات الدخول التي يفترض أن يمنح بموجبها أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب امتيازات لتسهيل حركة تنقلهم بين الدول العربية.
- قيام العديد من الدول العربية بالتحفظ على الكثير من القرارات والقواعد المنظمة للمنطقة، مما يتيح لهذه الدول عدم الالتزام بها، إضافة لعدم انضمام كافة الدول العربية للمنطقة، حيث لازالت جيبوتي، والصومال، والقمر خارج المنطقة.
- استمرار وجود القيود الكمية : حيث أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي WEF، (Global Competitiveness Report 2013-14)، إلى قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية هما الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية، إضافة إلى القيود غير الجمركية على التجارة، وخاصة ما بين الدول العربية نفسها على مستوى تجارتها البينية، حيث تشير التقديرات إلى أن هذه التدابير تعادل (كعبء جمركي) ما نسبته 32 % بالنسبة للمبادلات الصناعية، وتعادل ما نسبته 29 % بالنسبة للمبادلات من السلع الزراعية، وهذا يعني عملياً الافتقار إلى العناصر الأساسية لبيئة التحرير التجاري وتعطيل الفوائد التي يمكن تحقيقها من إزالة التعريفات.

ويؤكد ذلك ايضا ما توصلت اليه نتائج الاستبيان الذي قام به اتحاد الغرف العربية بهدف تقييم فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2013/2014، حيث تم تعميم ذلك الاستبيان على شريحة واسعة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية وبخدمات النقل والشحن بين البلاد العربية، وبما يغطي مختلف النشاطات الاقتصادية للتجارة البينية في المنتجات الأولية والصناعية والزراعية إضافة إلى مختلف الأنشطة في قطاع الخدمات، وقد جاءت معظم الاستجابات سلبية، حيث تم رصد أحد عشر قيداً على التجارة البينية العربية تتمحور حول القيود الكمية والترتيبات والإجراءات التنظيمية والمالية والفنية التي تعوق النشاط التجاري لمنطقة التجارة العربية وقد تضمنت تلك القيود طول مدة المرور عبر الموانيء ونقاط الحدود العربية وارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ وصعوبات خاصة بسمات/تأشيرات الدخول والقيود الفنية والمبالغة في المعايير والمواصفات والقيود المالية وعدم تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل والقيود الخاصة بالتراخيص وعدم السيطرة على الاسعار وتغيراتها والاحتكارات الوطنية وقواعد وقيود مراقبة الحصص والكميات وسيادة التعامل وفق انظمة الرسوم المتبادلة اتحاد الغرف العربية ، 2014/2013).

ومما يساعد في تفسير كافة النتائج السابقة ما أظهره المؤشر الدولي لتقييم كفاءة التجارة Trade Performance Index، المعني بتقييم كفاءة التجارة والعمليات المرتبطة بها وتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية، استنادا لمؤشر مركب يرتكز احتسابه على أربعة عناصر رئيسية وهي: مؤشر النفاذ إلى السوق المعني بقياس الأفضليات التي يتمتع بها المصدرون إلى الأسواق الخارجية، ومؤشر الإدارة على الحدود المعني بتقييم نوعية وشفافية وكفاءة الإدارة الحدودية للدولة، ومؤشر البنى التحتية المعني بتقييم مدى توفر وجودة البنى التحتية للنقل، والخدمات المتصلة التي تعتبر ضرورية لتسهيل حركة البضائع داخل الدولة وعبر الحدود، ومؤشر البيئة التشغيلية الذي يقيس نوعية الخدمات المؤسسية المؤثرة في البيئة التشغيلية للمصدرين والمستوردين الناشطين في البلد. فطبقا لنتائج المؤشر فإنه وعلى مستوى 138 دولة ممن شملهم المؤشر، لم تتمكن أي من الدول العربية من التواجد ضمن المراكز الـ (15) المتقدمة، وتمكنت 7 دول عربية فقط من التواجد ضمن الدول الخمسين الأولى وهي الإمارات (16) وقطر: (19) وعمان (31) والبحرين (33) والأردن (40) والمغرب (43) والسعودية (48)، كما هو مبين في الجدول 6)

جدول (6): تقييم كفاءة التجارة في الدول العربية – 2013 (%)

الدول/المنتج	معدات غير الكترونية	صناعة تكنولوجيا المعلومات	معدات الكترونية	معدات النقل	الملابس الجاهزة	الصناعات المتنوعة	المنتجات المعدنية	المؤشر الكلي لكفاءة التجارة
الأردن	90	80	84	108	41	81	97	40
الإمارات	43	35	51	51	63	29	4	16
البحرين	71	96	116	63	86	95	67	33
تونس	55	44	41	60	26	62	81	76
الجزائر	129	-	133	-	-	133	18	120
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	
السعودية	61	61	72	84	107	70	2	48
السودان	-	-	-	132	-	-	103	-
سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	119	109	136	148	-	139	12	
عمان	60	67	63	78	101	79	29	31
قطر	81	77	107	114	122	75	8	9
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	80	89	97	107	-	100	9	74
لبنان	62	78	70	99	90	69	109	82
ليبيا	-	-	-	-	-	-	28	106
مصر	67	65	48	76	38	56	55	97
المغرب	63	62	37	45	24	73	77	43
موريتانيا	62	78	70	99	90	69	109	129
اليمن	121	-	-	133	-	149	60	128
اجمالي الدول المصنفة عالميا	152	128	138	148	125	153	168	138

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي – 2014. .

- -- بيانات غير متاحة

7.2 قناة الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى بإهتمام كبير في معظم دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، بسبب مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وإذا ما وجهت الاستثمارات بشكل سليم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فإنها تساعد في معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، وهو الأمر الذي يدفع المخططين دوما نحو البحث في أساليب تحفيز وتوطين الاستثمارات الخارجية ، وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على تحقيق المستويات المرجوة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل ورفع مستويات الرفاه لكافة شرائح المجتمع.

استنادا لما سبق تسعي كافة الدول العربية كثيفة رأس المال وكثيفة العمالة -وذلك وفقا لبرامجها وخططها الاقتصادية المعلنة -نحو جذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الوجهات للاستفادة من كافة تأثيراته الايجابية على مساراتها التنموية. وفي هذا الاطار وقبل التعرض لمستويات التعاون العربي في مجال التدفقات البينية الاستثمارية، نتعرض لموقف الدول العربية عموما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكلية (الدولية والعربية)، لتبين مدى جاذبية او عدم جاذبية الاقتصادات العربية تجاه حركات الاستثمار العالمي، حيث تظهر البيانات تراجعا حادا في تدفقات الاستثمار القادمة للمنطقة العربية مقارنة بمستوياتها السابقة وبخاصة تلك التي تحققت عام 2008، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول العربية عام 2014 نحو 44.0 مليار دولار، ومثلت نسبتها لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم نحو 3.6% فقط، كما مثلت ارصدة الاستثمارات المتراكمة نحو 4.0% من المخزون العالمي.

وتشير البيانات إلى وجود تفاوتات عالية في توجهات تلك التدفقات بين الدول العربية، حيث استحوذت دولتين فقط على نحو 42% من تلك التدفقات (السعودية والإمارات)، وكذلك من الأرصدة المتراكمة، كما استحوذت دولتين فقط على نحو 60.0% من الاستثمارات الخارجية outflows (الكويت وقطر) وهي النسبة التي سترتفع إلى نحو 85.0% عند إضافة السعودية والامارات كما هو مبين في الجدول 7).

وترجع أهمية ذلك الاستعراض إلى اظهار تدني حصة الدول العربية بوجه عام من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، إضافة لتركز تلك التدفقات سواء الداخلة او الخارجة بشكل واضح في عدد محدود من الدول العربية.

وبالتوازي مع أداء الدول العربية في مجال استقبال الاستثمارات الوافدة عالميا، تشير البيانات إلى تراجع واضح في قيمة الاستثمارات العربية البينية وكذلك في اهميتها النسبية بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الخارجة outflows من الدول العربية، حيث تراجعت قيمتها من نحو 5.7 مليار دولار عام 2010 (للدول التي توفر عنها بيانات) إلى نحو 2.0 مليار دولار عام 2014 (للدول التي توفر عنها بيانات)، مع تراجع اهميتها النسبية للتدفقات الاستثمارية العربية من نحو 27.01 % إلى نحو 6.01 % لذات العامين على التوالي، وهي نسبة متدنية تظهر اخفاق واضح للدول العربية في مجال تعميق مستويات التعاون المتبادل لتحقيق عوائد مناسبة تحفز الدول العربية المصدرة لتدفقات الاستثمار على توجيه وتوطين استثماراتها في الدول العربية المستضيفة، أنظر الشكل1).

جدول (7): التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى الدول العربية والخارجة منها للعامين 2008، 2014

– مليون دولار

الدولة / العام	التدفقات الاستثمارية الداخلة "inflows"		التدفقات الاستثمارية الخارجة "outflows"	
	2014	2008	2014	2008
الجزائر	1.488.0	2.632.1	..	318.4
البحرين	957.4	2.638.3	(79.8)	1.620.5
جيبوتي	153.0	228.9	-	..
مصر	4.783.2	9.494.6	252.7	1.920.2
العراق	4.781.8	1.855.7	241.5	33.6
الأردن	1.760.4	2.826.3	83.4	12.8
الكويت	485.8	(6.0)	13.108.4	9.090.6
لبنان	3.070.1	4.002.2	1.892.9	986.6
ليبيا	50.0	3.180.0	940.0	5.888.2
موريتانيا	492.5	342.8	4.2	4.1
المغرب	3.582.3	2.487.1	443.7	485.2
فلسطين	123.9	51.5	(32.2)	(4.3)
سلطنة عمان	1.179.9	2.952.0	1.164.3	585.0
قطر	1.040.4	3.778.6	6.748.4	3.657.8
السعودية	8.012.0	39.455.9	5.396.0	3.497.7
الصومال	105.5	87.0	-	..
السودان (بعد 2011)	1.277.4	1.653.1	-	98.2
سورية	0.0	1.465.6	0.0	1.5
تونس	1.060.3	2.758.6	39.3	42.2
الأمارات	10.065.8	13.723.6	3.071.8	15.820.3
اليمن	(577.6)	1.554.6	73.4	66.0
الإجمالي العربي	43.892.1	97.162.7	33.347.9	44.124.6
العالم	1.228.262.5	1.489.619.2	1.354.046.2	1.693.925.0

المصدر: قواعد بيانات الاونكتاد – اكتوبر – 2015.

شكل (1)

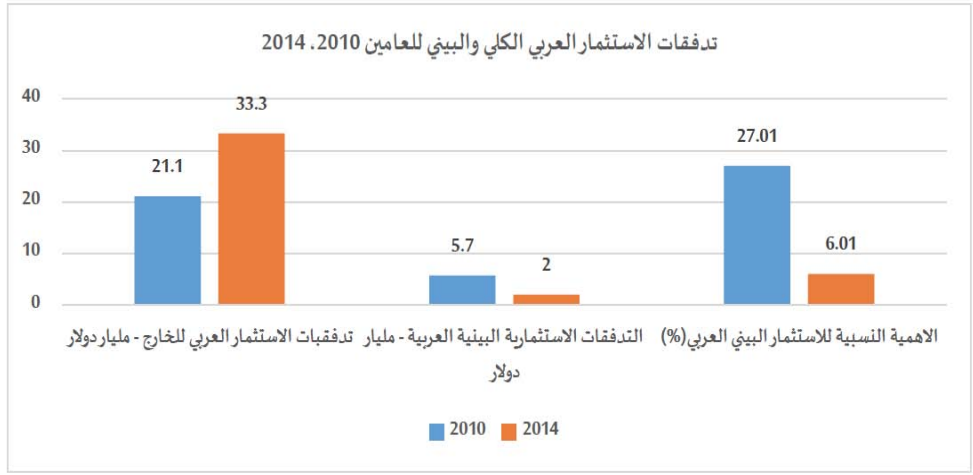

المصدر: تم اعداد هذا البيان استنادا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – العدد الفصلي الثاني – ابريل – يونيو 2015

كما يوضح الشكل (2) التوزيع النسبي لتلك الاستثمارات (للدول العربية محل الرصد)، حيث جاءت مصر في الترتيب الأول كوجه للجزء الأكبر من تدفقات الاستثمارات العربية (64.3 %) تلتها السعودية ثم الاردن والجزائر واليمن. (أنظر الجدول 8).

شكل (2)

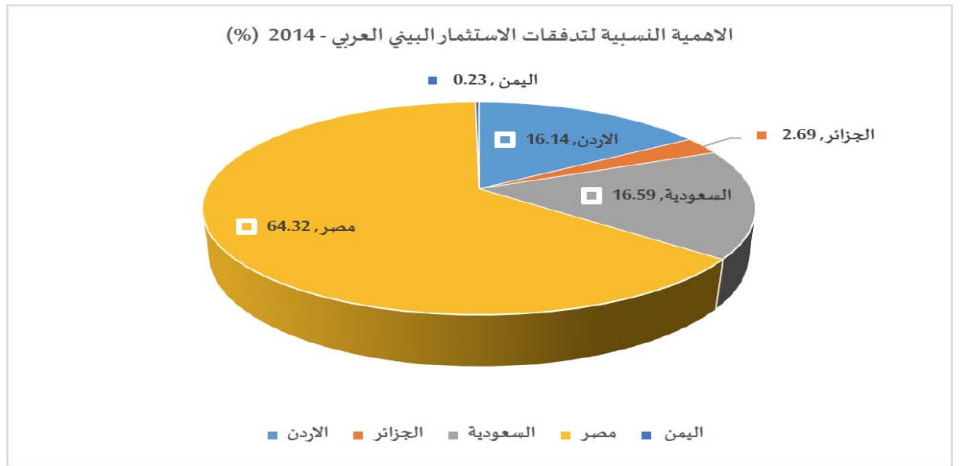

المصدر: تم اعداد هذا البيان استنادا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – العدد الفصلي الثاني – ابريل – يونيو 2015.

جدول (8): تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى 5 دول عربية* –مليون دولار 2014

الدولة	الأردن	الجزائر	السعودية	مصر	اليمن	الإجمالي
الأردن	0.0	31.1	10.9	22.0	0.0	64.0
الإمارات	46.9	2.8	66.6	401.2	4.0	521.4
البحرين	70.0	0.0	1.1	193.7	0.0	264.8
تونس	0.0	6.0	0.0	6.7	0.0	12.7
الجزائر	0.0	0.0	0.0	9.1	0.0	9.1
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	1.6	0.0	0.0	284.4	0.0	286.0
السودان	0.0	0.0	0.8	0.8	0.0	1.6
سورية	136.1	0.8	14.1	13.8	0.8	165.7
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	31.4	0.0	0.0	1.7	0.0	33.1
عُمان	0.0	0.0	0.0	13.4	0.0	13.4
فلسطين	1.8	0.1	0.0	0.2	0.0	2.1
قطر	0.0	0.0	0.0	109.1	0.0	109.1
الكويت	1.5	0.0	104.5	129.6	0.0	335.6
لبنان	32.8	4.1	9.1	87.7	0.0	133.7
ليبيا	1.8	0.1	0.0	11.6	0.0	13.5
مصر	0.0	6.1	9.6	0.0	0.0	15.7
المغرب	0.0	0.0	16.0	2.6	0.0	18.6
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	2.9	0.0	2.5	0.0	5.4
الإجمالي	323.9	54.0	332.8	1.290.1	4.8	2.005.6

المصدر: تم اعداد هذا البيان استنادا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – العدد الفصلي الثاني – ابريل – يونيو 2015.

كما تشير البيانات المتاحة حول الاستثمار البيني العربي لسنوات الفترة 2003 – 2015، إلى أن مصر قد استحوذت على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمارات العربية البينية بمتوسط قدره نحو 26.8%، وبفارق ملموس عن باقي الدول العربية (انظر الشكل 3).

شكل (3): الاستثمارات العربية طبقاً للكلفة الإجمالية للمشروعات المنفذة لسنوات الفترة 3002 - 5102 (%)

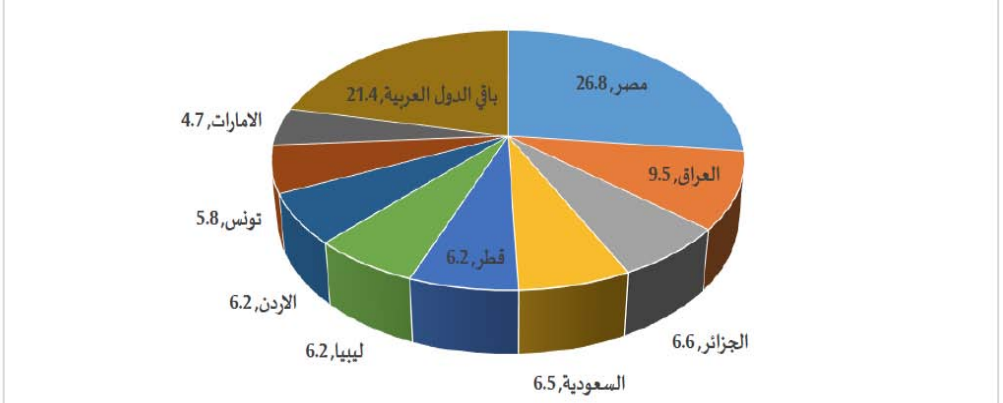

المصدر: تم احتساب البيانات المدرجة استنادا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – يونيو 2015.

وفي هذا الإطار، وإضافة لقصور حجم الاستثمار البيني العربي وكذلك تركزه في عدد محدود من الدول العربية، فقد أظهرت التوجهات القطاعية للاستثمارات الكلية الدولية والعربيةالمتدفقة للدول العربية تركزها في قطاعات الإنتاج الأولي او القطاعات الأخرى الاستهلاكية والأنشطة الاقتصادية غير القابلة للاتجار، وهي الأنشطة التي تتسم في مجموعها بضعف مرودها التنموي وكذلك انخفاض مساهمتها في تعزيز الروابط والمبادلات الإقليمية بين الدول العربية (اونكتاد، 2015). ويمكن تفسير ذلك الضعف في البنية العربية لتوطين الاستثمارات بواقع المناخ الاستثماري في الدول العربية وبيئتها التنافسية، حيث يظهر الواقع انه رغم قيام بعض الدول العربية في السنوات القليلة الماضية بتحسين سياسات جذب الاستثمار فيها، إلا انها لازالت بحاجة لتنفيذ المزيد من الإجراءات والاصلاحات، وهو ما يؤكده الرصد الدوري لنتائج التقرير الدولي المعني بمتابعة مناخ الاستثمار ومدى سهولة ممارسة الاعمال في دول العالم الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية «دليل ممارسة الأعمال- (world bank & IFC : Doing Business)، حيث تمركزت معظم الدول العربية في النصف المتأخر من الترتيب العالمي، كما شهدت سنوات الفترة 2001 – 2014 تراجعا واضحا للدول العربية الأكثر تقدما في هذا المؤشر ممثلة بشكل خاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويظهر هذا الترتيب خللا جوهريا في البنية المفترضة للاستثمارات البينية العربية، حيث يلاحظ أن الدول العربية ذات الفوائض المالية المفترض بها ان تكون هي مصدر التدفقات الاستثمارية، هي الأعلى في قدرتها على جذب الاستثمار، في حين ان الدول العربية التي يفترض بها ان تكون هي موطن تلقي واستضافة التدفقات

الاستثمارية هي الأكثر تراجعا في مدى تيسير وجاذبية بيئتها الاستثمارية، لاسيما في دول مثل مصر والمغرب والاردن وتونس والسودان، ما يملي ضرورة مضاعفة تلك الدول لجهودها لتحسين بيئتها الاستثمارية وبخاصة ما يتعلق بعقبات البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وضعف دقة البيانات والمعلومات، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، إضافة للأبعاد المتصلة بالبيئة القانونية والتشريعية، التي تتسم بقدر من عدم استقرار القوانين المنظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر. هذا إضافة لوجود تضارب في بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

وفي هذا الاطار فقد يكون من المناسب لحفز الاستثمارات العربية البينية إضافة لتحسين سجل الدول العربية في مجالات تحسين بيئة الأعمال، الاسراع في توفير وتحديث قواعد البيانات عن الاقتصاد والمناخ الاستثماري التي يحتاجها المستثمر بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل وغيرها، هذا إضافة لتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الموجه للاستثمار في الدول العربية لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.

وفي ذات الإطار تظهر العديد من التقارير الدولية الأخرى معوقات أكثر تنوعا امام زيادة دور الاستثمار الخاص وتدفقاته في مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية، حيث أكد البنك الدولي في تقاريره الدورية ان أهم تحديات او معوقات تنمية الاستثمار في معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية هي انتشار الفساد، وعدم الاستقرار، والسوق الموازية.

كما يظهر التقرير الدوري للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF، المعني بترتيب دول العالم وفق مؤشر مركب (GCI «Global Competitiveness Index») لتقييم مستويات التنافسية الكلية لاقتصادات دول العالم، بدءا من البنى والمرافق الأساسية والإنتاجية، وصولا لمتطلبات الاقتصاد القائم على الابتكار والمنتج للمعرفة ان الدول العربية المفترض بها ان تكون مواطن جذب للاستثمار (الأجنبي والعربي) تحتل مراكز متأخرة في مستويات تنافسيتها مقارنة بدول العالم وكذلك مقارنة بالدول العربية ذات الفوائض المالية التي تتحسن في مستويات تنافسيتها. (جدول 9)

جدول (9): بيئة الاعمال والتنافسية في الدول العربية – 2014

الدولة	التنافسية الدولية GCI-WEF	بيئة الاعمال Doing business
قطر	13	48
الإمارات	19	23
السعودية	20	26
عمان	33	47
الكويت	36	104
البحرين	43	46
الأردن	68	119
المغرب	77	87
الجزائر	100	153
لبنان	103	111
ليبيا	108	187
مصر	118	128
موريتانيا	141	173
اليمن	147	133

Source:

- World Economic Forum – WEF: "Global Competitiveness Report 2015.
- World Bank "doing business report" 2015.

ثامناً: التكامل العربي في إطار الاستدامة: تكامل مدخلي التجارة والاستثمار في نطاق سلاسل القيمة العالمية

أشارت الأجزاء السابقة من الدراسة بوضوح إلى ضعف واضح في قنوات التعاون العربي على كلا المستويين التجاري والاستثماري، وهو ما يفرض ضرورة معالجة المعوقات التي تحد من انطلاق تلك المسارات المعززة للتكامل الاقتصادي العربي، وفي محاولة لإدراك ذلك الهدف يقترح تطوير آلية جديدة تقوم على دمج مساري التجارة والاستثمار.

تشير التجارب الدولية إلى ان السمة الأبرز للتحولات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي تصاعد دور الأقاليم التجارية وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التطور الكبير الذي تشهده التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها، كما في حالات الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والسوق المشتركة لأميركا اللاتينية (MERCOSUR)، والمنطقة الحرة لجنوب شرق آسيا (AFTA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، وغيرها كثير، حتى ان عدد المناطق التجارية الحرة في العالم قد بلغ 258 منطقة عام 2013.

ولا شك أن التنامي الملحوظ في دور التكتلات الإقليمية يؤشر تلقائيا لتراجع مقابل في النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية WTO، ما يطرح بدوره تساؤل حول الدور المستقبلي للترتيبات الإقليمية ومدى إمكانية تحول النظام التجاري الدولي (متعدد الأطراف) إلى سلسلة من الاتفاقيات الإقليمية البديلة، فعلى الرغم من نجاح منظمة التجارة العالمية WTO في التوصل إلى اتفاقات محدودة حول بعض الجوانب المتصلة بقضايا الزراعة والتنمية وتسهيل التجارة لاسيما ما شهدته اجتماعات بالي (إندونيسيا – ديسمبر 2013)، لكن التقدم المتواضع على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع في مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية، كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول.

ولعل العبرة الأساسية مما سبق تتمثل في أهمية تركيز الدول العربية على تحريك مشروعها الإقليمي للتكامل الاقتصادي لتوظيف الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج، فهذا النوع من التجارة (السلاسل) يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية بغض النظر عن مدى توفر الصناعات العمودية المتكاملة التي تؤمن للمنتجين سلعا نهائية. وعليه، فإنه يفتح فرصا جديدة أمام جميع دول العالم مهما كانت إمكانياتها ومستويات نموها لكي تصبح جزءا من منظومة الصناعة والتجارة العالميتين، وهي السلاسل التي تعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسات عابرة القارات التي تقوم بتوزيع إنتاج السلع والخدمات على أساس جغرافي بين الدول، بحسب المزايا النسبية للدول، وهو ما ساعد عليه التراجع الكبير في تكاليف النقل والاتصالات وثورة المعلومات والاتصالات التي دفعت بدورها لنمو تجارة السلع والخدمات الوسيطة (تراكم القيمة المضافة – بما أصبح متعارف عليه بالتجارة العمودية أو التخصص العمودي).

ويؤكد ذلك ما شهدته الفترة منذ عام 1951 إلى عام 2014 من نمو في حجم التجارة الدولية (بنحو 27 ضعف)، وهو ما يفوق النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من ثلاثة أضعاف، إضافة لعدم اقتصار المساهمات في ذلك المسار على الكتل والمناطق الاقتصادية المتقدمة، حيث توسع دور الدول النامية في هذه العمليات، وبالأخص الدول الآسيوية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا إلى جانب العديد من الدول الأخرى الصاعدة مثل المكسيك والبرازيل والهند وتركيا واندونيسيا، والتي أصبحت ناشطة جدا في تجارة سلاسل الإمداد لمجموعات موسعة من السلع (السيارات، الحواسب، الهواتف، المعدات الطبية، الطائرات، وغيرها)، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة منتجات الصناعات التحويلية في صادرات الدول النامية من نحو 30.0% عام 1980 لأكثر من 70.0% عام 2013 (مقابل تدني تلك النسبة في معظم الدول العربية).

ويشير الواقع بوضوح إلى ان هذا التطور الايجابي لم تكن الدول العربية (عموما) منخرطة فيه، ولم تشارك في موجة التحول إلى التخصص العمودي وسلاسل الإمداد التجاري، كدول شرق آسيا ودول وسط وشرق أوروبا والدول الصاعدة الأخرى.

ولعل أحد أسباب ذلك يعود للتكاليف الكلية والمتعددة المرتبطة بإتمام العمليات الإنتاجية والتجارية، مثل تكاليف النقل ومدى وجود وجودة البنى والمرافق التحتية المناسبة، والتكاليف الناجمة عن العراقيل والمعوقات التجارية أو عن السياسات والقيود التجارية والتي أكثر ما تتجلى على المعابر والمنافذ التجارية.

لذلك فإن تخفيض تكاليف التجارة وتحسين قدرات الاتصال بالأسواق الإقليمية والدولية شرطا مسبقا لأي توسع استثماري في نشاطات سلاسل الإمداد، ومن ثم لتطوير أي تعاون بيني أو دولي.

وذلك لا يقتصر على إجراءات تسهيل التجارة المرتبطة بتقليص التأخير على المعابر والمنافذ التجارية، بل لابد من أن يشمل أيضا خدمات البنى التحتية المرتبطة بالنقل، ووجود نظم فعالة لتجارة الترانزيت في إطار الأقاليم تستهدف الحد من تكرار الإجراءات للدول وتوفر انسيابا شفافا ومنتظما لتجارة السلع والخدمات في إطارها ومنها إلى الأسواق الدولية الأخرى.

وعلى ان يرافق ذلك تطوير سياسات توسيع وتعميق التعاون العربي في مجال الاستثمار الموجه للإنتاج ذو القيمة المضافة العالية، وهو الأمر الذي يتطلب بدوره اعادة اعطاء الأولوية للسياسات الصناعية ضمن خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، لتوفير كافة متطلبات تطوير سلاسل القيمة العربية – العربية، وكذلك العربية – الدولية، وفي هذا الإطار نشير إلى اليتين أساسيتين لإنجاز ذلك المسار وهما:

(أ) **تحديد القطاعات الواعدة-القطاعات الاوفر حظا للاستثمار في الدول العربية** – Picking the winners

تقوم حركات الاستثمار على حسابات العائد والكلفة والمخاطر والمنافع، لذا يجب التعامل مع تعظيم هذه القناة كمدخل لتطوير التعاون/التكامل الاقتصادي العربي وفق هذا المحدد، وهو ما أصبح ينطبق على الاستثمار الموجه من المؤسسات الخاصة او من المؤسسات المالية التابعة للحكومات (صناديق استثمار – صناديق سيادية – صناديق معاشات – صناديق تأمينات .. الخ)، استنادا لذلك يقتضي مثل هذا التناول وقبل الحديث عن ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة من الدول العربية ذات الفوائض المالية، إلى باقي الدول العربية، تحديد مجالات وأنشطة واعدة النمو والعوائد وذلك لزيادة وتوسيع مجالات الاستثمار العربي في البيني.

وقد قامت دراسة للاونكتاد 2014 بتحديد بعض الابواب/المجالات ذات الامكانية المتاحة أمام توسيع الاستثمار في الدول النامية (بما فيها الدول العربية)، حيث حددت الدراسة عددا من القطاعات الأعلى قدرة على استقطاب تدفقات الاستثمار ونشاط القطاع الخاص في الفترات المقبلة والتي تتسم بارتفاع مرودها الاقتصادي والتنموي والممثلة في قطاعات وأنشطة : الطاقة – الطاقة المتجددة – الأنشطة المتصلة بمعالجة اثار التغيرات المناخية – الزراعة والامن الغذائي – الاتصالات والمعلومات – النقل والمواصلات –- الصحة - المياه ومعالجة المياه - التعليم.

(ب) تطوير سياسات جذب الاستثمار

للاستثمار دورا حاسما في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بالعجز في الميزان التجاري، لا سيما عند تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية و التصديرية، إضافة لدوره في تدعيم الموازنة العامة، من خلال دوره في نمو الطلب الكلي ومن ثم زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم، هذا فضلا عن الآثار الايجابية لتفعيل مبدأ الشراكة بكافة مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية، لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الطابع التنموي، الأمر الذي سيساعد الحكومات العربية في تقليل النفقات الرأسمالية، لاسيما في حال تنفيذ مشروعات كانت ستتولاها الحكومات.

وأمام الاهمية الكبيرة للاستثمار، لابد من قيام الحكومات العربية بتبني واقرار السياسات المحفزة للقطاع الخاص العربي لتوطين أكبر نسبة ممكنة من الاستثمارات، والعمل على زيادة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص المحلي/الوطني ونظرائه من القطاع الخاص العربي من جهة والقطاع الخاص الأجنبي من جهة أخرى، على ان يتم التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحسن من فرص التوظيف وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

وهو ما يتطلب بدوره العمل على تحسين مناخ الاستثمار وازالة عوائق نموه في الدول العربية، حيث يعبر مناخ الاستثمار عن مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية من القطاع الخاص المحلي وجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية (العربية والأجنبية)، فالدولة التي يتمتع مناخها الاستثماري بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) وتوفر بنية تحتية متينة، فضلاً عما تقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات، هي التي تستحوذ على أكبر قدر من الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية (في الغالب).

تاسعاً: الخاتمة

يرتبط تطوير وتوسيع مستويات التعاون الاقتصادي العربي-العربي، المتجه صوب الارتقاء للتكامل الاقتصادي بالعديد من المتطلبات والركائز الأساسية بدءا من الاهتمام بالأولويات والمصالح المجتمعية، مرورا باستيفاء المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الأساسية المهيئة والضامنة لاستدامة مسارات التعاون او التكامل، من خلال استدعاء مفاهيم المؤسسات القادرة والحكومات الرشيدة، وانتهاءا بكافة السياسات والخطط الوطنية والسياسات المالية والنقدية والتجارية وبخاصة تلك التي يمتد تأثيرها لميزان المدفوعات وبنوده المختلفة، الذي يمثل بدوره الانعكاس الكامل لكافة تعاملات الدول الاقتصادية مع الغير، هذا إضافة لطبيعة الهياكل الاقتصادية للدول ومستويات التركز والتنويع في تشكيلتها من المنتجات وكذلك مدى مرونة تلك الهياكل وتلك المنتجات، وعمق واتساع وفعالية سياسات وبرامج وإجراءات الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يتم وفق محدد أساسي وهو توافق مسارات العمل الوطني والإقليمي والدولي، حيث يعبر عن المسار الوطني بواقعية وجودة الخطط والبرامج والسياسات المطبقة. ويعبر عن المسار الإقليمي بوجود آليات وبرامج واضحة للعمل المشترك، ويعبر عن المسار العالمي بمدى التوافق مع الأهداف التنموية المستدامة MDGs 2000 – SDGs 2015.

ويضمن هذا الإطار أساسا صلبا يؤسس لخطوات ثابتة لمسار التعاون/التكامل الاقتصادي العربي، بحيث يضمن التراكم وعدم التعارض او الانحراف في الجهود المبذولة كلية كانت او قطاعية، وبحيث يصبح كل تطوير او تحسين في اي قطاع من قطاعات الاقتصاد، هو تلقائيا مصدر لدعم مستويات التكامل الاقتصادي العربي-العربي. وتأسيسا على ما سبق تتسع مناهج وآليات التنفيذ امام متخذ القرار ومخططي او مستهدفي الارتقاء بالتعاون/التكامل الاقتصادي العربي.

ويمدنا الفكر المعاصر في مجال تطوير القدرات للدول النامية استنادا لتجارب النجاح في الدول المتقدمة والدول الناشئة، بأن هناك مدخلا حيويا لإنجاز ذلك التوجه يتسم بكونه سريع الأثر والمردود، ومرتفع الكفاءة صوب استخدام الموارد والطاقات المتاحة، وهو كذلك عالي الفعالية صوب تحقيق الأهداف المرجوة (للأجندات الوطنية والإقليمية والدولية)، الا وهو مدخل تطوير سياسات التنمية والتعاون للإنتاج العربي (الزراعي والصناعي والخدماتي) صوب الانخراط المدروس في سلاسل القيمة العالية في اطارها الإقليمي والدولي GVCs، بما يتطلبه ذلك من تطوير سياساتها الصناعية واتخاذ وتنفيذ وتفعيل الإجراءات الكفيلة بتنسيق سياساتها التجارية، وازالة العراقيل غير

الجمركية، والسعي لتنويع قواعدها التصديرية، وزيادة القيم المضافة في السلع والمنتجات، وتحديث العمليات اللوجستية المرتبطة بالتجارة، ودفع مستويات الاستثمار في البني التحتية ، كون ذلك عاملا محوريا في تعزيز الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بجانب تسهيل الدخول والانخراط في سلاسل الإمداد التجاري العالمية، كما سيمثل تراكم رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بالاستثمارات، جسرا أساسيا لعبور الدول العربية صعودا في سلاسل القيم وفي إحداث تحولات إيجابية لصالحها في المزايا التنافسية والنسبية، تحفز التعاون الاقتصادي العربي وتزيد من مستويات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المراجع العربية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية – تقرير 21 " بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"– مايو 2014.

الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا – أسكوا" التكامل العربي-سبيلا لنهضة إنسانية – اسكوا -2014.

صندوق النقد العربي. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" -صندوق النقد العربي -الإمارات العربية المتحدة – ابوظبي – 2015.

عبد الرازق حسين. " التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي "مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية – مجلد (1) عدد (1) -العراق – 2011.

محمود ببيلي: مقترح "السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية – استكشاف فرص للتجارة الزراعية"– ورقة عمل 52 -المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC-الجمهورية العربية السورية – وزارة الزراعية والإصلاح الزراعي – سوريا – دمشق – ديسمبر 2012.

مسعود زموري، آسيا الوافي " التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة الحاج لخضر-قسم العلوم الاقتصادية – 2007.

المعهد القومي للتخطيط: " الامكانات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع"– قضايا التخطيط والتنمية في مصر – العدد (61) – معهد التخطيط القومي – جمهورية مصر العربية -القاهرة 1991.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – اونكتاد:" تقرير التجارة والتنمية -استعراض عام " – الأمم المتحدة – الاونكتاد – 2014.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. "الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة"– الكويت – مارس 2015.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. "التجارة الخارجية العربية – مؤشرات الأداء والتطور"-عدد خاص – الكويت – العدد الفصلي الثاني (ابريل-يونيو) 2013.

المراجع الانجليزية

B. Balassa, Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market, the Economic Journal, 1967.

Caporaso, J. 1998: «Regional integration theory: understanding our past and anticipating our future.» Journal of European Public Policy, 5(1):1–16.

Haas, Ernst B. (1958). The Uniting of Europe; Political, Social, and Economic Forces, 1950–1957. Stanford: Stanford University Press.

Haas, Ernst B. (1964). Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization. Stanford: Stanford University Press.

Harrod, International Theory in Developing World, Proceeding to Conference held by International Economic Association Lordi – 1963.

Haussmann, Hidalgo et al; The Atlas of economic comlexity, mapping paths to prosperity, 2014. harvarad kennedy school , USA 2014.

International Trade Center (ITC): (2015): TRADE MAP, Trade statistics for International business development.

Machlup, Fritz (1977). A History of Thought on Economic Integration. New York: Columbia University Press. ISBN 0-231-04298-1.

Mitrany, D. «Functional Approach to World Organization.» International Affairs. Vol. 23. (1948).

Mitrany, D. (1966) A Working Peace System. Chicago: Quadrangle Books.

Mitrany, D. (1976) the Functional Theory of Politics. New York: St. Martin›s Press.

Rosamond, B. (2000) Theories of European integration, Macmillan; New York: St. Martin›s Press, Basingstoke.

Tinbergen, J, International Economic Integration, Amsterdam, Elsevier, Publishing Company 1965.

UNIDO: International Comparative Advantage in manufacturing changing profiles of Recourses and Trade, Vienna, 1989.

United Nations Commodity Trade Statistics database (UN-Comtrade Service), database 2014.

World Bank .world integrated solution – WITS; "online trade outcomes indicators-user manual, version 1.0, September 2015.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 24843130 (965) : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: